لدى تدشين مشروع المساعدات الطارئة الهولندي لفقراء الغذاء

حمد: المشروع أحد الإصلاحات الأساسية للتوجه التنموي عبر مكافحة الفقر

صنعاء / سبأ:

دشنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل - رئيس مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية الدكتورة أمة الرزاق علي حمد بصنعاء أمس ورشة عمل مشروع المساعدات الطارئة عبر التحويلات النقدية لفقراء الغذاء البالغ كلفته ملياراً و813 مليوناً و 102 ألف ريال .

ويستهدف المشروع الممول من حكومة المملكة الهولندية نحو 30 ألف حالة من الحالات الجديدة للصندوق الرعاية الاجتماعية والتي تقع تحت خط فقر الغذاء و المصنفة ضمن الفئتين (أ - ب) خلال فترة 27 شهر في محافظات المحويت وتعز والحديدة و حضرموت والمكلا وسيئون و صعدة .

وفي حفل التدشين أشارت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل إلى أن مشروع المساعدات الطارئة لفقراء الغذاء يعد أحد الإصلاحات الأساسية للتوجه التنموي عبر مكافحة الفقر ..لافتة إلى أنه تم خلال الأيام الماضية عقد اللقاء التشاوري لمناقشة الخطة الخمسية الرابعة لليمن والتي سميت بخطة مكافحة الفقر.

وأكدت أن التحدي التنموي الكبير هو اتساع دائرة الفقر في كثير من مناطق العالم وليس اليمن فقط ..مشيرة إلى أن الدولة وضعت مشكلة الفقر والتخفيف منه ذات أولوية مهمة وكبيرة فيما جاءت معالجة مشكلة البطالة كأولوية ثانية من الأولويات العشر التي وجه بها رئيس الجمهورية للحكومة .

وأوضحت إن هذا المشروع بدأ بداية حقيقية لشراكة نوعية ومميزة مع الحكومة الهولندية ..منوهة بالنجاحات التي حققها صندوق الرعاية الاجتماعية ووصوله إلى أكبر عدد من الفقراء كان الدفاع للمانحين والشركاء الدوليين للدخول مع الصندوق في هذا الجانب .

من جانبها أكدت القائمة بأعمال سفير مملكة هولندا السيدة أيلين أن السفارة الهولندية في دخولها هذا المشروع دخلت مجالاً جديداً لم تعمل فيه من قبل حيث سبق تعاونها مع الحكومة اليمنية في الصحة والتعليم وتنمية المرأة .

وأشارت إلى أن الحكومة الهولندية تأمل من هذا التعاون التحسين من وضع التنمية البشرية في اليمن رغم التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن وهو السبب الذي دفع السفارة إلى المساهمة في تحقيق الأمن البشري من أجل تحقيق التنمية وتحقيق الأمن الغذائي .

من جانبها استعرضت منسقة المشروع الهولندي سعاد الصلاحي خطة عمل المشروع والطريقة التي سيتبعها فريق المشروع في التنفيذ على أرض الواقع وفق جدول زمني يمتد من 12 فبراير الجاري وحتى نهاية مارس 2012م والتي من ضمنها إعداد قائمة المستفيدين المقترحين في المديريات وإعداد بطائق ضمان المستفيدين والتعاقد مع الهيئة العامة للبريد التي ستتولى عملية الصرف للمستفيدين .

الجفري يبحث مع السفير البريطاني سبل إقامة مشاريع استثمارية تستوعب الشباب

د. الجفري خلال لقائه السفير البريطاني

عدن / وداد شبيلي :
تصوير / محمد عوض :

بحث الدكتور عدنان عمر الجفري محافظ عدن أمس مع السفير البريطاني السيد جون ويلكس إمكانية الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تقدمها مدينة عدن في مختلف المجالات وكذا فتح علاقات الشراكة على مستوى الاستثمار والتنمية والاستفادة من المقومات السياحية فيها.

وخلال اللقاء الذي حضره الأخ سلطان الشعيبي وكيل محافظ عدن المهندس قائد راشد المدير التنفيذي لصندوق النظافة وتحسين المدينة بالمحافظة أكد الأخ المحافظ عمق العلاقات اليمنية البريطانية التاريخية.

وأضاف أن محافظة عدن تمتلك مميزات ومقومات إستراتيجية في كافة المجالات وكذلك البيئة الخصبة لإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات.

وأكد أن محافظة عدن تطمح إلى إقامة علاقات مستقبلية مع بريطانيا للعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني وتبادل الخبرات بين الغرف التجارية في البلدين وكذلك تبادل الخبرات بين رجال المال والأعمال اليمنيين والبريطانيين وفتح فرص عمل للشباب من خلال إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية في العديد من المجالات وكذا الاستفادة من المقومات السياحية التي تتميز بها مدينة عدن.

من جانبه عبر السفير البريطاني عن ارتياحه لدور محافظة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن والتعرف على الفرص الاستثمارية فيها وزيارة معالمها التاريخية والأثرية والسياحية مؤكداً أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين والتعرف على فرص الاستثمار في مدينة عدن وجذب المستثمرين البريطانيين إليها وكذا السعي إلى إقامة شراكة محلية على مستوى السلطات المحلية بالبلدين وتبادل الخبرات في مختلف المجالات.

المدير التنفيذي لصندوق إعمار محافظتي حضرموت والمهرة لـ 14 أكتوبر:

العام الحالي سيشهد نهضة كبيرة وورش عمل لإنجاز مشاريع البنى التحتية في المناطق المتضررة

سيئون / خالد بن عمور:

نظم مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون مساء يوم أمس لقاء حواريا مع المهندس عبدا لله محمد متعافي المدير التنفيذي لصندوق أعمار محافظتي حضرموت والمهرة .

وعبر المهندس عبدا لله محمد متعافي المدير التنفيذي لصندوق أعمار محافظتي حضرموت والمهرة عن سعادته بهذا اللقاء مقدما الشكر والتقدير لمركز ابن عبيدا لله السقاف لخدمة التراث والمجتمع على تنظيم هذا اللقاء الحواري من اجل اطلاع الجميع على ابرز الإعمال التنفيذية التي قام بها صندوق إعادة أعمار لمناطق المتضررة لمحافظتي حضرموت والمهرة، مشيراً إلى أن نتاج سنتين من الأعمار تبدو ظاهرة وواضحة للعيان بعد أن حقق الصندوق بمختلف فروعه في المكلا وسيئون والمهرة نجاحات ملموسة على أرض الواقع.

وأوضح المهندس متعافي في تصريح للصحيفة أن الصندوق قد أنهى بشكل كبير مرحلة رئيسية من مهامه فيما يخص تعويضات المواطنين المباشرة في القطاعات المتضررة في الجوانب الكلي والجزئي والسمكي والزراعي، وان الصندوق بدأ يتجه نحو أعمال خاصة بأعمار البنى التحتية في عدد من المديريات المتضررة، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه تم الإعلان مؤخراً عن إعادة تأهيل الطرقات في مديريات وادي حضرموت والاتفاق مع مكتب السلطة المحلية ومكتب الأشغال في ساحل حضرموت لإعداد واستكمال التصاميم لمشاريع البنى التحتية والطرق المتضررة في عاصمة المحافظة وانه سيتم الإعلان عن مناقصات للبدء في تنفيذ تلك المشاريع بالتزامن مع مشاريع الجهات الدولية والمحلية التي بدأت في مباشرة عملها في منطقة عبدا لله غريب إلى وادي حضرموت، وكذا مشاريع البنك الدولي وصندوق التنمية الكويتي بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والطرق فيما يخص إعادة تأهيل الجسور والعبارات من منطقة بئر علي حتى محافظة المهرة .

وأكد المهندس عبدا لله متعافي أن مجال البنى التحتية سيشهد نهضة كبيرة وورش عمل لإنجاز تلك المشاريع مع نهاية العام 2011م.

ودعا المدير التنفيذي لصندوق أعمار حضرموت والمهرة كل من يتحدث عن إخفاقات الصندوق في بعض المناطق إلى عدم الحديث دون التأكد من صحة مايقال، مؤكدا أن الزيارات للمواقع المتضررة في القطاع الكلي، والجزئي والسمكي والزراعي ستغير دون شك تلك النظرة التي يروج لها البعض دون مصداقية أو تثبت، منوها إلى أن الصندوق ربما واجه بعض الصعوبات في بداية أعماله نظرا لتداخل في بعض الملفات الخاصة بالمتضررين في مختلف القطاعات لكنه أنطلق في تحقيق إنجازات مهمة منذ نهاية العام 2009.

وأوضح المهندس متعافي أن مهاماً أخرى تبقى ماثلة أمام الإدارة التنفيذية للصندوق في مجال معالجة الأودية والمنحدرات الجبلية وتهذيبها للحيلولة دون حدوث أية كارثة أخرى.

وأضاف أن الصندوق عمل في هذا المجال منذ أبريل الماضي من خلال اجتثاث أشجار السيسبان في المواقع الحرجة كمرحلة أولى بكلفة مائة مليون ريال ، وتم في هذا الإطار التنسيق مع جهات علمية في جامعات حضرموت وصنعاء وعدن ومراكز الأبحاث للمشاركة في ورشة العمل التي أقيمت في سيئون لبحث كيفية معالجة إزالة شجرة السيسبان، وتم الاستخلاص إلى نتائج ومخرجات مهمة جدا أفرزتها تلك الورشة يعكف المختصون في الصندوق حاليا على الاستفادة منها وتحويلها إلى برامج عمل مفيدة لمواجهة مخاطر أشجار السيسبان وتجنيب المنطقة أية كوارث أخرى .

وتابع المهندس متعافي حديثة بالقول : إن الصندوق يعمل باتجاه تنفيذ مشاريع مهمة قادمة ومنها تحديد المسار الرئيسي للأودية لإعداد دراسات بناء على الخط الصحيح لحركة مياه السيول في تلك الأودية ، إضافة إلى إن الصندوق بصدد الاستفادة من الأفكار النيرة للمهندسين بما يمكن من الاستفادة من خبراتهم.

واختتم المهندس عبدا لله متعافي المدير التنفيذي لصندوق الأعمار أن الصندوق تدخل في مجال إعادة ترميم الحصون والمعالم التاريخية والأثرية المتضررة في محافظة حضرموت ومنها إعادة ترميم قصر الرناد بمدينة تريم، وترميم الواجهات لسدتي العيد روس والخور في مديرية الشحر التاريخية بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي سيمول ترميم سور الشحر.

وأعرب في ختام تصريحه عن شكره لكل الجهود المبذولة من كافة الجهات الرسمية والشعبية التي تضافرت لتخفيف آثار كارثة الأمطار والسيول التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة أواخر العام 2008م.

وكان المهندس عبدالله محمد متعافي المدير التنفيذي لصندوق إعمار محافظتي حضرموت والمهرة قد استمع إلى أطروحات عدد من الحضور خصوصاً المتضررين الذين اكتظت بهم غرف مركز ابن عبيدا لله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون مساء يوم أمس وتم والرد عليها.

وفي إلقاء الحواري الذي حضرة عدد من المسؤولين وممثلي المجلس المحلي بمحافظة حضرموت ومديريات وادي حضرموت وعدد من الشخصيات الاجتماعية والثقافية والإعلامية وبعض من متضرري كارثة أكتوبر 2008م.

محافظ حضرموت يبحث مع السفير الروسي مشاركة الروس في الاستثمار

المكلا / سبأ:

بحث محافظ محافظة حضرموت/ سالم أحمد الخنبشي خلال لقائه أمس بمدينة المكلا سفير روسيا الاتحادية بصنعاء /سيرجي كوزلوف إمكانية إنشاء فرع للجنة الصداقة اليمنية الروسية وجمعية الخريجين في المحافظة .

وناقش اللقاء إمكانية الاستفادة من أشكال الدعم التي تقدمها روسيا الاتحادية لمشاريع التنمية في بلادنا بالإضافة إلى مشاركة المستثمرين الروس في الاستثمار في القطاعات المختلفة .

وفي اللقاء أشاد محافظ حضرموت بالعلاقات الثنائية المتميزة التي تربط بلادنا بجمهورية روسيا الاتحادية ووقوفها إلى جانب شعبنا ودعم وحدته المباركة ودعمها المستمر لمشاريع التنمية في مجالات الزراعة والأسماك والتربية والتعليم والتنمية البشرية .

ورحب باستثمارات رجال الأعمال الروس في مختلف جوانب الاستثمار في القطاعات المختلفة وخاصة في النفط والغاز والأسماك، مستعرضاً الانجازات التنموية التي تحققت في المحافظة وما تشهده من تنام واسع في الحركة الاستثمارية والتجارية.

من جانبه عبر السفير الروسي عن استعداده للتنسيق بين المستثمرين في القطاع الخاص بما يمكن من الاستفادة من فرص الاستثمار في اليمن, مؤكداً أهمية تفعيل مجلس الأعمال اليمني الروسي المشترك.

حضر اللقاء وكيل محافظة حضرموت/أحمد جنيد الجنيد ووكيل المحافظة لشؤون الساحل/عوض عبدالله حاتم ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بالمحافظة الدكتور/ عبد الباقي الحوثري وعدد من المسئولين .

في تقرير صادر عن الهيئة العليا لمكافحة الفساد:

التحقيق بقضايا فساد في الجمارك والنفط والكهرباء والبريد

استرداد أموال عامة بلغت (11) ملياراً و(594) مليون ريال و (81) مليوناً و (500) ألف دولار

تجنيب الخزينة العامة (15) مليار دولار كانت ستتكبدها مقابل مشروع توليد الكهرباء بالطاقة النووية

التحقيق في تجاوزات بعض أمناء سر المحاكم العادية والمحاكم التجارية

الهيئة عملت على حماية الأموال العامة ووقف المخالفات لأحكام القوانين

صنعاء / متابعات:

قال تقرير صادر عن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ان الهيئة تقوم حاليا بالتحقيق والتحري في 1200 قضية فساد مختلفة , بعد أن أحالت 34 قضية إلى النيابة العامة منها 20 قضية جسيمة و استرداد أموال عامة بلغت حوالي 11ملياراً و594 مليون ريال ، و81 مليوناً 500 ألف دولار أمريكي ، و 30 قضية تم معالجتها إدارياً و200 قضية تم حفظها لعدم توافر الأدلة او باعتبارها قضايا كيدية .

وبين التقرير انه تم إصدار أحكام في 8 قضايا فساد بالإضافة إلى حجز العديد من القضايا للحكم , وفي حين تحقق النيابة في عديد من القضايا أمامها فإنها أحالت مؤخرا 10 قضايا إلى المحكمة .

وأوضح التقرير إن الهيئة تلقت 34 بلاغا خلال الربع الرابع من 2010م تم قبول 24 بلاغا وشكوى لتضمينها مخالفات واختلالات قانونية وتم إحالتها إلى قطاعات الهيئة المختلفة للنظر فيها فيما تم رفض 10 بلاغات وشكاوى لعدم اختصاص الهيئة بالنظر فيها .

قضايا محالة إلى النيابة

وجاء في التقرير الذي نشره موقع (26 سبتمبر) الاليكتروني ان الهيئة أتمت مؤخرا عملية التحري والتحقيق في القضية الخاصة بالهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية وأحالتها إلى النيابة بعد ما تبين قيام اثنين من مسئولي الهيئة بالإضافة إلى مقاول باختلاس 4.7 مليون ريال , كما أنجزت الهيئة التحقيق في قضية اختلاس 148 مليوناً و 800 ألف ريال من الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية ويتهم فيها 10 أشخاص احدهم موظف في الهيئة وتم إحالة القضية إلى النيابة .

ووفقا للتقرير فان الهيئة كشفت عن تجاوزات واختلاسات مالية من صندوق النظافة والتحسين في مديرية المسيمير بمحافظة لحج بلغت 165 مليوناً و 236 ألف ريال وتبين تورط بعض مسئولي السلطة المحلية في المحافظة والمديرية وفقا للتحقيق الذي أجرته الهيئة بالتعاون مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتم إحالة المتهمين إلى النيابة , كما ضبطت تحريات الهيئة احد موظفي قلم كتاب المحكمة التجارية بأمانة العاصمة متلبسا بجريمة رشوة من احد الخصوم وتم إحالته إلى النيابة .

قضايا قيد التحقيق

وتناول التقرير عدداً من القضايا التي يجري فيها التحقيق ومنها قيام الهيئة بالتحقيق في القضية الخاصة ببيع الغاز المسال بأسعار اقل من الأسعار العالمية , حيث طلبت الهيئة كافة الوثائق الخاصة بكل اتفاقيات بيع الغاز المسال للشركة الكورية واستشارة خبراء مختصين في مجال الغاز وتسويقه , وتنظر الهيئة في القضية الخاصة بمخالفات وتجاوزات مالية من قبل شركة مصافي عدن , وباشرت الهيئة النظر في مخالفات وتجاوزات مالية متعددة في وزارة النفط وذلك في الحسابات النفطية للأعوام 2006 - 2008م , كما تقوم الهيئة بالتحقيق في جرائم تزوير وثائق ومحررات رسمية واستخدامها في عملية التخليص الجمركي في جمرك الحديدة , وبلغ من استجوبتهم الهيئة حتى الآن 71 شخصا تمهيدا لإحالة ملف القضية إلى النيابة .

وأشار التقرير إلى أن الهيئة تحقق في عملية تعيينات مخالفة للقانون في فرع هيئة الأراضي بمحافظة أبين , وكذا التحري والتحقيق بخصوص تحصيل رسوم التحسين في منافذ المدن الرئيسية من أصحاب القاطرات والقلابات التي تحمل بضائع تجارية خلافا لقرار مجلس الوزراء الذي يمنع تحصيل تلك الرسوم , كما تحقق الهيئة في مخالفات وجرائم فساد باللجنة الوطنية للطاقة الذرية وبالإضافة إلى التحقيق في مخالفة مواصفات صفقة توريد كراسي أسنان لكلية طب الأسنان بجامعة الحديدة، وكذا التحري والتحقيق حول سوء تنفيذ أربعة مبان لصندوق الرعاية الاجتماعية في عدن والمكلا و سقطرى .

وذكر التقرير ان الهيئة تحقق في تجاوزات مناقصتين لصالح محطة حزيز (3) بقدرة 30 ميجاوات ومحطة المنصورة بمحافظة عدن بقدرة 70 ميجاوات وتبين وجود اختلالات بضرر يصل إلى 1.2 مليون يورو في مناقصة محطة حزيز و بضرر يصل إلى 3ملايين و204 آلاف و 309 يورو في العقد الخاصة بمحطة المنصورة بعدن , بالإضافة إلى دراسة الإجراءات الخاصة بمناقصات وعقود شراء الطاقة من قبل المؤسسة العامة للكهرباء في عدد من المحافظات ومنها شراء الطاقة لمدينة عدن من محطة تعمل بالمازوت قابلة للتحول بالعمل بالغاز على ان تؤول ملكيتها للدولة بعد خمس سنوات ولم يحدد العقد الجهة التي تتحمل تكاليف التحويل وهو ما قد يؤدي إلى تحمل الدولة مبلغ يساوي قيمة المشروع , والأمر ينطبق ذاته في محطة أخرى بمدينة الحديدة .

وتواصل الهيئة التحقيق في القضية الخاصة بتعويضات مطار الحديدة وتظلمات العديد من المواطنين بشأن التعويض وكذا التحري والتحقيق في اختلالات واختلاسات مالية في فرع المؤسسة العامة للتأمينات من قبل بعض موظفي الفرع .

وتدرس الهيئة العديد من البلاغات والشكاوى المقدمة من المواطنين والمحامين عن الاختلالات والتجاوزات المنسوبة لبعض أمناء سر المحاكم العادية والمحاكم التجارية في الأمانة وعدد من المحافظات .

وأضاف التقرير إن الهيئة تحقق أيضا في مخالفات بمناقصة توريد كابلات بطول 15 كيلو لفرع المؤسسة العامة للكهرباء في عدن وتبين توريد الكابل بنوعية ومواصفات مخالفة لما اتفق عليه , وتحقق الهيئة أيضا بالتلاعب في مناقصات تنفيذ ثلاثة مشاريع في مديرية مقبنة بمحافظة تعز وبكلفة تزيد على 20 ٪ بالإضافة إلى التحقيق في قضية فقدان وضياع شاشات تلفزيونية و مولد كهربائي وكاميرا تلفزيونية من قطاع التلفزيون وكذا التحقيق في تحويل مبلغ 27 مليوناً خاص بمشروع التنمية الريفية إلى احد الحسابات الخاصة لمسؤولي المشروع.

وقال التقرير إن الهيئة تحقق في اختفاء أرشيف الطوابع الذهبية والتلاعب بطابعة الطوابع الورقية وطرق توشيحها بالهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي فضلا عن اختفاء كشوفات الجرد للعام 1996م وتسليم المخزون من السلف إلى الخلف بدون إجراء محضر استلام وتسليم .

استرداد مبالغ وحماية المال العام

وجاء في تقرير الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إن الهيئة حققت في العديد من قضايا الفساد المختلفة وقامت بمعالجة الكثير من قضايا الفساد جنائيا وإداريا واستعادة الكثير من الأموال وحماية الأموال العامة ووقف بعض المخالفات لأحكام القوانين ومنها استعادة 4 مليارات ريال تم دفعها من قبل شركة (mtn) مقابل تسوية قضيتها ودفع الضرائب المستحق عليها قانونا , وكذا التصرف بعدد من القضايا الجمركية المعلقة وإلزام رئاسة مصلحة الجمارك بتوريد قيمة الضمانات عن البيانات الجمركية المعلقة وبلغ ماتم تحصيله منها مبلغ 7.2 مليار ريال حتى النصف الأخير من العام المنصرم 2010م مع إلزام المنافذ بالحد من هذا المسلك منعا للتلاعب , كما قامت الهيئة باسترداد 430 مليون ريال مقابل فارق قيمة الدعم بين السعر العالمي والسعر المحلي لكمية مادة الديزل التي قامت الهيئة بحجزها في منشآت خزانات حجيف في شهر ديسمبر 2008م.

وقال التقرير ان الهيئة حصلت على كمية 511 ألف جرعة مجانية من اللقاح الخماسي بما قيمته أكثر مليون وخمسمائة ألف دولار وذلك من قبل إحدى الشركات المصنعة للقاح ومنظمة اليونيسيف عوضاً عن كمية اللقاح التي قامت المنظمة بتوريدها في شهر مايو 2010م وهي متأثرة في الدرجة الثانية وقامت الهيئة وقت ذاك بالاعتراض على قبولها لضيق هامش السلامة فيها وقرب انتهاء صلاحيتها.

وجاء في التقرير ان الهيئة عملت على تجنيب الخزينة العامة من الخسائر التي كانت الدولة ستتكبدها مقابل ما سمي بمشروع توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية بمبلغ 15 مليار دولار، حيث عملت الهيئة لدى الحكومة على توقيف إجراءات إبرام التعاقد على تنفيذ المشروع بعد أن اكتشفت أن الشركة التي كان يزمع توقيع العقد معها وهمية، وأن الترويج الإعلامي الذي رافق عملية تقديم مشروع الاتفاقية إلى الحكومة لم يكن إلا وسيلة لإيقاع اليمن في فخ النصب والاحتيال .

وقال التقرير ان الهيئة عملت على تجنيب خزينة الدولة دفع أكثر من عشرين مليون دولار كان احد تجار التوريدات قد تحصل على أوامر بصرفها له مقابل تعويضات أسعار لعدد من مقاولات التوريدات التي أبرمها مع إحدى المؤسسات الحكومية في السنوات السابقة لعام 2007م , وأيضا تجنيب خزينة الدولة من تحمل أعباء بعض الأعمال الإنشائية غير الضرورية كانت إحدى الشركات تعتزم القيام بها وذلك بقيمة 60 مليون دولار أمريكي , بالإضافة إلى استعادة مزرعة الجرابح التابعة للمؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة ومنع التفريط بها كونها مالاً عاماً تتجاوز قيمتها مليارات الريالات وكذا توقيف عدد من المناقصات التي كان من شأنها تكبيد الخزينة العامة لعشرات الملايين من الدولارات والحد من التلاعب في المناقصات في العديد من الجهات الخدمية الحكومية.

وأضاف التقرير ان الهيئة عملت على إيقاف جباية مبالغ غير قانونية كان يتم تحصيلها بواقع 10 ٪ من قيمة الزكاة تحت مسمى المفروق في عدد من المحافظات وتوريد أرصدتها إلى حساب الحكومة العام , وكذا وقف جباية رسوم ضريبية فرضت في محافظة لحج كرسوم إضافية على ضريبة المبيعات العقارية والزراعية.

وجاء في التقرير ان الهيئة عملت على وقف حالة التدهور والتلف لمصانع الاسمنت الحكومية وحمايتها، وحماية الأراضي الزراعية والتجمعات السكانية المحيطة بها من الأضرار الاقتصادية والبيئية والصحية الناجمة عن استخدام هذه المصانع للوقود المستورد حيث قامت الهيئة بمنع السماح بدخول المازوت الذي لا يتطابق مع المواصفات اليمنية والدولية إلى البلاد وإعادة 35 قاطرة محملة بمواد الاحتراق الصلبة إلى مصدرها ، بعد أن اكتشفت الهيئة من خلال التحاليل المخبرية والتحريات أن هذه الصفقة وكل ما سبق إدخاله واستيراده تحت مسمى مادة المازوت من خارج البلاد غير مطابق للمواصفات، وانه يتم تصديره من الخارج باسم بيتومين ويدخل البلاد باسم مازوت خلافا لحقيقة كونه زيوتاً مستعملة مخلوطة تحتوى على نسب عالية من مادة الكبريت المدمرة لأفران المصانع والصحة العامة للسكان والزراعة والبيئة.

وذكر التقرير إن الهيئة قامت بالتصدي مع الجهات ذات العلاقة لمنع دخول المبيدات الخطرة شديدة السمية الممنوعة التداول إلى البلاد من خلال قيام الهيئة بالتخاطب مع وزارة الزراعة لإلغاء قيد إحدى الشركات الأردنية المصنعة للمبيدات لتعمدها الغش وقيامها بإرسال شحنة تتكون من خمس حاويات تحتوي على مبيدات ممنوعة غير مصرح بدخولها في كراتين تحمل أسماء لمبيدات مسموح بتداولها سبق التصريح لأحد التجار باستيرادها من قبل وزارة الزراعة مع مخاطبة الهيئة لكافة الجهات المعنية بإلزام التاجر الذي قام باستيرادها بإعادتها من حيث أتت وأخذ الضمانات الكفيلة بعودتها إلى بلد المصدر وهذا ما تم بالفعل، بالإضافة إلى قيام الهيئة بمعالجة إدارية لعدد من القضايا وإعادتها إلى مسارها الصحيح وبالتالي تجنيب الدولة من الدخول في المشاكل ومطالب التعويضات.